ملف العدد

في ضرورة الدولة التنموية
ومرتكزات النهوض الاقتصادى العربى

د. إبراهيم نوار
خبير اقتصادى -مستشار سابق بالأمم المتحدة

مقدمة:

بينما يتغير العالم بسرعة بالغة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بسبب تسارع الثورة الصناعية الرابعة، فإن العالم العربي يبدو غارقا في أزمات تاريخية لم يتم حسمها، مثل أزمة الهوية، وفي مشاكل سياسية لم يستطع أن يضع لها نظاماً، مثل عملية التجديد السياسي، وفي كوارث اقتصادية بسبب فشل نماذج التنمية التي تم اتباعها منذ بداية عهد الدول العربية بالاستقلال، وفي حالة اختناق ثقافي، تعكس نفسها على تردي عملية الإبداع والخلق في كل نواحي الثقافة.

الشرط الأول للتغيير والنهوض يتمثل فى الاعتراف بأن العالم العربي يعيش أزمة متعددة المستويات والأبعاد. إذا لم نعترف بأننا لا نعيش أزمة، فإننا سوف نستمر نرواح في المكان نفسه.

أما إذا اعترفنا بأننا نعيش في أزمة، وهجرنا ثقافة الإنغلاق، والمصادرة على الحاضر بالأحكام المسبقة، وسعينا بجدية نحو التعلم من الآخرين، فإننا نستطيع عندئذ أن نفتح طريقاً إلى مستقبل أفضل. مستقبل يليق بأمة كانت في يوم من الأيام على رأس إمبراطورية من أكبر وأهم الإمبراطوريات في تاريخ صنع الحضارة البشرية.

في هذه الدراسة عرض للصورة الاقتصادية للعالم العربي كما تبدو، وأهم مكوناتها، ثم محاولة استكشاف طريق للمستقبل.

أولا: حال العالم العربي اقتصاديا

١. المعطيات الأولية

الموقع: ترك الموقع الجيوسياسي للعالم العربى وماحوله تأثيراً هائلاً على تاريخه من ثلاث نواحٍ رئيسية، الناحية الأولى، هي أن خضوع وحداته السياسية، القائمة حالياً، للسيطرة الأجنبية لفترات طويلة قد أدى إلى تقزيم مقومات التراكم الاقتصادي الداخلي، بسبب نزح الفائض، الذي يمثل الحافز الرئيسي لتطوير قوى ووسائل وعلاقات الإنتاج. إن نزح الفائض أدى إلى مضاعفة حدود الانتعاش والرفاهية في الدول المسيطرة، وإلى نزع إمكانيات النمو والتطور في الدول الخاضعة. الناحية الثانية، تتمثل في إضعاف علاقات التبادل بين تلك الوحدات الخاضعة وبعضها البعض، وذلك لصالح تعظيم علاقات التداخل والتبادل بين كل منها على حده وبين الدولة أو القوة المسيطرة. إن كل وحدة أو ولاية خضعت للدولة العثمانية مثلاً كانت ترتبط بعلاقات مع الآستانة أو اسطنبول، أقوى بكثير من العلاقات بينها وبين جيرانها من الولايات أو الوحدات الأخرى. وربما كان هذا أحد أسباب ظاهرة ضعف مستوى التبادل الإقليمي بين الدول العربية حتى الآن. لقد ترابطت ظاهرتي نزح الفائض وتكريس العلاقات بين القوى المسيطرة والوحدات الخاضعة، لتنتجا معا علاقات مشوهة بين الوحدات أو الولايات الخاضعة وبين دولة المركز، إضافة إلى خلق علاقات مشوهة فيما بين الوحدات الخاضعة وبعضها البعض. أما الناحية الثالثة، فإنها تتمثل في تهشيم مقومات النمو السياسي الداخلي في الوحدات الخاضعة، وحرمان كل منها من امتلاك قوة دفاعية مستقلة، مما جعلها هدفاً سهلاً لتداول السيطرة عليها بواسطة القوى الساعية للسيطرة، مع اضمحلال قوة الدولة أو الإمبراطورية المسيطرة .

إن تاريخ دول المنطقة، في أحد أهم وجوهه، هو تاريخ تداول السيطرة عليها بواسطة قوى من داخل المنطقة أو من خارجها، نجح كل منها في فترة تاريخية معينة، في السيطرة على المنطقة بأسرها أو على أجزاء كبيرة من العالم.

المنطقة العربية مهمة جداً من الناحية الاستراتيجية، فهي تقع في قلب منطقة

الحزام الاستراتيجي الذي يحيط بقلب العالم (حسب تعريف هالفورد ماكيندر)[1]. في داخل هذا الحزام المحيط بقلب الأرض، تقع إيران والعراق وسورية (وكل منطقة شرق البحر المتوسط) ومنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية حتى سواحل سلطنة عمان والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا. وهذا الموقع يضع المنطقة كلها تحت تأثير الضغوط القوية لتوازنات القوى على مستوى العالم، ويجعل وضعها النهائي طبقا للظروف الراهنة، في نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ناتجاً من نواتج صراع القوى العالمي، بمقدار يفوق كثيراً قدرة دول الحزام الاستراتيجي نفسها على أن تلعب دور المتغير المستقل أو الفاعل الرئيسي في هذا الصراع. بمعنى آخر فإن المنطقة بشكل عام (باستثناء أدوار إسرائيل وإيران والأكراد المتنامية وتحالفاتها الممتدة خارج الإقليم) هي في موقع المفعول به، وليست في موقع الفاعل، سواء كنا نتحدث عن حال السلم أو عن حال الحرب.

في هذا السياق التحليلي فإننا نفرق بين نوعين من الدور الذي تلعبه المنطقة في حال السلم، يرتبط كل منهما بقوتها وفاعليتها؛ فهي إما أن تلعب دور "صانع التجارة" أو دور "طريق التجارة". وهي ستظل دائماً طريقاً للتجارة السلعية والانتقالات الخدمية في عملية التلاقح الحضاري على مستوى العالم، بحكم موقعها الجغرافي، لكنها ليست الآن كما كانت في فترات ازدهارها وسيطرتها عندما لعبت باقتدار دور "صانع التجارة" أو "صانع الحضارة" بالمعنى الكامل للمصطلح. إن المنطقة في الوقت الحاضر هي أكثر ما تكون "مستهلكا لمنتجات حضارة" يصنعها آخرون، سواء في الشرق (الصين) أو في الغرب (أوروبا والولايات المتحدة).

وتتضمن الأهمية الاستراتيجية والحضارية للشرق الأوسط، وجود الممرات البحرية ذات الأهمية للتجارة والتبادل في أوقات السلم، وللتحركات البرية والبحرية والجوية في أوقات الحرب، مثل قناة السويس التي تربط شرق العالم القديم بغربه بحرياً، ومضيق باب المندب (بوابة المحيط الهندي إلى البحر الأحمر والمتوسط إلى أوروبا) وجبل طارق (بوابة البحر المتوسط إلى المحيط الأطلنطي) والبوسفور (بوابة وسط

وغرب آسيا إلى أوروبا)، كما تتوسط منطقة الشرق الأوسط طرق التجارة التقليدية بين القارات القديمة وممري طريق الحرير (البري والبحري) بين آسيا و أوروبا .

ومن الناحية الاقتصادية، يكتسب عالمنا العربى أهمية فائقة بوصفه المصدر الرئيسي حتى الآن لإمدادات الطاقة التجارية في العالم. أما من الناحية الحضارية فإنه يتميز بأنه مهد الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) كما تتميز بتنوعها الحضاري والثقافي والإثني .

ولهذه الأسباب فإن عالمنا العربى يتمتع بقدر عال من التعددية والتنوع. ورغم أن التعددية والتنوع هما أحد مصادر قوته، إلا أن معظم الأنظمة السياسية القائمة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، اجتهدت في محاولات لطمس مقومات التنوع والتعددية، حتى باتت هذه المقومات من عوامل الضعف والإنقسام، وهو ما ترك آثاراً سلبية على تماسك الوحدات السياسية التي نشأت بعد الحرب الأولى، وكذلك على طبيعة العلاقات داخل المنطقة، وعلى علاقات المنطقة ككل مع العالم الخارجي .

الثروات الطبيعية: تعتبر الثروات الطبيعية المحرك الأول للنشاط الاقتصادي والحصول على الدخل في أي بلد؛ فالموارد الطبيعية هي المصدر الأول للحصول على الغذاء والطاقة والمواد الخام الأولية. وعلى أساس الثروات الطبيعية مثل الأرض والمياه والفحم والبترول والغاز والمعادن وأخشاب الغابات وثروات البحار والبحيرات، يقوم الناس بأعمالهم الاقتصادية الأولية مستخدمين الطاقة الناتجة عن قوة العمل، وأشكال التنظيم الاجتماعي الأولية، لممارسة أعمال الزراعة والرعي والصيد والتعدين وإنتاج الأخشاب وإقامة الصناعات الاستخراجية. وتعتبر المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق في العالم ثراء في مواردها الطبيعية، خصوصا الموارد الناضبة، التي يتم استخراجها من باطن الأرض، وأهمها البترول والغاز والمعادن. ولكن ذلك لا يعني أن اتساع نطاق الثروات الطبيعية يشمل دولها جميعاً، حيث يتباين توزيع الثروات الطبيعية من دولة إلى أخرى. كذلك تبين خرائط توزيع الموارد الطبيعية أن المنطقة بشكل عام تعاني من قلة الأرض القابلة للزراعة وندرة موارد المياه .

وتبين دراسة مهمة أعدها خبراء البنك الدولي عن الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [٢]، أن البنية الاقتصادية لهذه الدول ومستويات التطور والنمو الاقتصادي فيها، تأثرت إلى حد كبير بخصائص توزيع الثروات الطبيعية. كما ترصد الدراسة هيمنة القطاع الاستخراجي والزراعة إلى حد كبير على هيكل الإنتاج، وهو ما أدى في المحصلة النهائية إلى انخفاض مستوى التنوع داخل البنية الاقتصادية للمنطقة بأقاليمها الفرعية المختلفة؛ فعلى العكس من الاتجاه العالمي في النمو وجد خبراء البنك الدولي أن نسبة قطاع الصناعات التحويلية في دول المنطقة لم تزد بشكل عام في حين انكمش النصيب النسبي لكل من الزراعة والخدمات[٣]. وقد وجدت دراسة البنك الدولي أن دول المنطقة تنقسم من حيث توزيع الثروات الطبيعية، إلى المجموعات الثلاث التالية [٤]:

- المجموعة الأولى: دول فقيرة في مواردها الطبيعية، غنية في قوة العمل (مصر- الأردن- لبنان- المغرب- تونس)
- المجموعة الثانية: دول غنية في مواردها الطبيعية وغنية أيضا في قوة العمل (الجزائر- العراق- ليبيا- سورية- اليمن)
- المجموعة الثالثة: دول غنية في مواردها الطبيعية فقيرة في قوة العمل (مستوردة للعمالة) وتتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية- البحرين- الإمارات- قطر- الكويت- سلطنة عمان). وهذه المجموعة تستحوذ وحدها على ما يقرب من ٤٠% من الاحتياطي العالمي من النفط، ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي ما يتجاوز ١,٦ تريليون دولارسنويا، ويشكل الإنتاج النفطي ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي و أربعة أخماس الإيرادات الحكومية وثلاثة أرباع حصيلة الصادرات .

وعلى هذا فإن خصائص توزيع الثروة الطبيعية في دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية، تظهر بوضوح علامات الثراء والفقر في آن واحد؛ فعلى جانب الثراء تملك المنطقة نحو ثلثي الإحتياطي النفطي المعروف في العالم، وتساهم بنسبة ٤٠%

من تجارة النفط العالمية. وتعد قطر ثالث اكبر مصدر للغاز الطبيعى في العالم ويبلغ احتياطي الغاز في قطر نحو ١٥% من احتياطي الغاز المكتشف في العالم وتستحوذ الجزائر والمغرب وتونس والأردن وسورية على نحو ثلث الإنتاج العالمي من الفوسفات، وتملك المغرب وحدها ما يزيد عن ٣٠% من الصخور الفوسفاتية في العالم، وتساهم وحدها بما يقرب من ٤٠% من تجارة حمض الفوسفات على المستوى العالمي. كذلك فإن إيران وإسرائيل والأردن غنية بخام البوتاس والأملاح المعدنية، في حين ينتشر خام الحديد بنسب اقتصادية في إيران وموريتانيا، ويوجد الفحم في إيران، ويتم إنتاج الأمونيا واليوريا في قطر، ويوجد النحاس في سلطنة عمان وموريتانيا، وتجود زراعة القطن في مصر والسودان، والتبغ في سورية، والبن في اليمن وهي أصل شجرة حبوب القهوة في العالم، وتتمتع سواحل موريتانيا بثروة سمكية هائلة وكذلك سواحل سلطنة عمان .

لكن خريطة توزيع الموارد الطبيعية تظهر في الوقت نفسه جانب الفقر، الذي يظهر بصورة قوية في ندرة الأرض القابلة للزراعة، وندرة المطر وموارد المياه، وبسبب ذلك فإن المنطقة تعاني من نقص في موارد الغذاء وتعتمد على الخارج إلى حد كبير في سد احتياجاتها الغذائية. وتعتبر مصر من البلدان التي تعاني من ظاهرة ندرة الأراضي الزراعية والتصحر وندرة المياه، حيث تعيش تحت خط الفقر المائي، وتشغل الزراعة نحو ٣% فقط من مساحتها، مع استمرار اتساع نطاق ظاهرة التصحر وتآكل الأراضي الزراعية عاما بعد آخر. كذلك فإن مساحة الأرض القابلة للزراعة في جيبوتي تبلغ نحو ١% فقط من مساحتها الإجمالية ويؤدي عدم انتظام سقوط الأمطار واختلاف كمياتها إلى كوارث إنسانية واسعة النطاق كما هو الحال في إثيوبيا. وباستثناء إسرائيل وتركيا وموريتانيا والمغرب فإن بقية دول المنطقة تعتبر مستوردا صافيا للغذاء [٥].

<u>التوازن بين السكان والموارد</u>: يتمتع العالم العربى بمعدلات خصوبة عالية، وهو ما أدى إلى زيادة عدد سكانه حالياً بمقدار يزيد عن ثلاث مرات عما كان عليه في بداية

سبعينيات القرن الماضي(UNDP)، حيث يبلغ عدد السكان حوالي ٤٢٣ مليون نسمة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي ٥٩٨ مليون نسمة في منتصف القرن الحالي. وتعتبر مصر أكبر الدول العربية سكاناً، وجزر القمر أصغرها، بمعدل تفاوت يزيد عن ١٠٠ إلى١ ويتجاوز معدل التفاوت بين مصر وبين الدولة التالية لها في عدد السكان وهي الجزائر ٢ إلى ١ حيث يزيد عدد السكان في مصر عن ١٠٠ مليون في حين يبلغ في الجزائر حوالي ٤٣ مليون نسمة. كذلك يتفاوت معدل نمو السكان في العالم العربي، بين معدلات تزيد عن ٤% سنويا في البحرين (٤,٥%)، إلى معدلات نقص صافي في عدد السكان (لبنان (- ٠,٠٥%) في عام ٢٠١٩ [٦].

يظهر توزيع الكثافة السكانية، أن هناك تبايناً شديداً في العلاقة بين السكان وبين الموارد أو المساحة في العالم العربى بشكل عام. وحتى بصرف النظر عن المثالين الخاصين بكل من فلسطين والبحرين، فإن معدل الكثافة يوضح تبايناً شديداً فيما بين الدول الخليجية، إذ يرتفع في الكويت والإمارات وقطر إلى أكثر من ٣٦ إلى ١ مقارنة بما هو عليه في السعودية وسلطنة عمان. كذلك فإن معدل الكثافة السكانية يظهر أيضا تبايناً شديداً بين الدول العربية وبين الدول غير العربية، إذ يرتفع في الدول غير العربية بشكل عام، وهو ما يعني أن نسبة التماسك الجغرافي/البشري في الدول غير العربية هي أعلى من مثيلتها في الدول العربية التي تعاني من وجود مناطق شاسعة غير مأهولة، مما يزيد من صعوبة الدفاع عنها والمحافظة على أمنها إستراتيجيا، ناهيك عن أن التوزيع غير المتكافئ للسكان يكشف عمق الخلل الإقتصادي بين المناطق المختلفة المأهولة وغير المأهولة نسبيا بالسكان (الهامشية)، كما هو الحال في مصر والجزائر والسودان على سبيل المثال .

٢. تقسيم العمل الإقليمي

يبدأ الاقتصاد في أي تجمع بشري من "العمل" على تلبية الحاجات البشرية للبقاء بالتفاعل بين الإنسان والموارد الطبيعية المحيطة به. وقد تعلم المصريون القدماء فنون الزراعة التقليدية من فيضان النيل السنوي، وتعلمت شعوب السهول المفتوحة

فنون التجارة مع غيرها بسبب الإتصال الجغرافي، وعدم وجود حواجز تحد من حركة البشر والبضائع، وتعلمت شعوب البلدان المطلة على البحار فنون الصيد والإبحار وبناء السفن والإتصال بغيرهم عن طريق البحر. ولدى كل من عبد الرحمن ابن خلدون وآدم سميث وديفيد ريكاردو ما يعين على فهم دور الموارد الطبيعية والموقع في تقرير طبيعة ومستوى الأنشطة الاقتصادية في البلدان المختلفة. ويتضح من ريكاردو على وجه الخصوص أن نظرية "المزايا النسبية"(comparative advantage) تعبر تعبيراً دقيقاً عن تأثير تنوع المزايا الطبيعية، بما فيها الموقع والموارد والقوة البشرية، التي تتفوق فيها بعض البلدان على غيرها. ودعا ريكاردو إلى أن تتخصص البلدان المختلفة فيما تتمتع فيه بمزايا نسبية تتفوق فيها على غيرها، وأوضح أن ذلك يمثل واحداً من مفاتيح صنع الرخاء.

وقد انعكست ظواهر التفاوت في مقدار الثروات الطبيعية، وفي اختلاف هذه الثروات، وكذلك في تفاوت الثروات البشرية، سواء من حيث الكم أو من حيث المهارات، على عملية التخصص وتقسيم العمل داخل المنطقة، بين دولها المختلفة منذ نشأة الدولة الحديثة في البلدان العربية. لكن تقسيم العمل الإقليمي تعرض لتشوهات بالغة بسبب العلاقة بينها وبين القوى الاستعمارية؛ فكانت العلاقات مع الدول صاحبة السيادة أقوى من العلاقات فيما بين الدول العربية وبعضها، وذلك على الرغم من مقومات التنوع وروابط القرب الجغرافي والترابط التاريخي والثقافي. وما نزال حتى الآن نرى عمق الروابط التجارية بين الدول العربية المنتجة للنفط والغاز وبين الدول الصناعية الغربية، في حين أن العلاقات التجارية البينية، سواء داخل الإقليم الفرعي (مجلس التعاون الخليجي مثلا)، أو في داخل الإقليم ككل، لا تتجاوز نسبة تتراوح بين ١٠% إلى ٢٠ .%

٣. العرب على خريطة تقسيم العمل الدولي

تخصصت الدول العربية منذ فترة مبكرة في تاريخها الإقتصادي، على أساس الوفرة النسبية للموارد الطبيعية والقوة البشرية. وساعد تدفق التجارة الحرة عبر

المنطقة على إشباع الطلب المحلي من المنتجات غير المتاحة محليا دون الحاجة إلى تطوير هياكل إنتاج محلية ملائمة. لكن وجود الدول العربية إضافة إلى تركيا وإيران داخل حدود دول إمبراطورية ممتدة، وليس داخل حدود دول قومية مستقلة، انطوى عمليا على نزح الفوائض الاقتصادية من الدول العربية إلى مراكز تلك الإمبراطوريات وعواصمها، فكان ذلك عاملاً أساسياً من عوامل ضعف البنية الاقتصادية المحلية خارج المراكز الإمبراطورية أو عواصم الحكم .

وسوف نلاحظ بشكل عام أن مراكز الإمبراطوريات التي سادت في تلك المنطقة لمدة تقرب من عشرة قرون (منذ تأسيس الدولة الأموية في الشام وحتى انهيار الإمبراطورية العثمانية)، استطاعت أن تحقق تاريخياً مستويات عالية من الرخاء والتطور مقارنة بأطراف الإمبراطوريات والولايات التابعة. وعندما خضعت المنطقة للسيطرة الأوروبية رسميا بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الدول الاستعمارية حافظت تقريبا على نمط النمو السابق في المنطقة، أي التخصص على أساس المزايا النسبية، إلا في فترة الحرب العالمية الثانية، حينما فرضت ظروف الحرب وانقطاع الكثير من طرق المواصلات البرية والبحرية، ضرورة تشجيع الصناعات اللازمة لاستكمال خطوط الإمداد والتموين بما تحتاجه، وعلى الأخص صناعات الأغذية والملابس والمنظفات، في بعض دول المستعمرات، وأهمها مصر التي كانت تلعب دوراً رئيسياً في إمداد القوات البريطانية بما تحتاجه. ويمكن القول بأن بنية الإقتصاد في الدول العربية، شهدت بعض مظاهر التغير خلال فترة ما بين الحربين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب التصنيع لتوفير الإمدادات، وبسبب فتح الأسواق للمنافسة على النمط الرأسمالي الأوروبي، حيث بدأت في الظهور مكونات الاقتصاد الحديث من مصارف وبورصات وشركات تجارية ومصانع وطرق مرصوفة وسكك حديد وغيرها. لكن دول المنطقة، بشكل عام وباستثناءات محدودة، استمرت أسيرة لنمط التخصص القائم على وفرة الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج الأولية.

٤. الإنتاجية ودور العوامل غير الاقتصادية

تعاني الدول العربية من ضعف مستوى نمو بنيتها الاقتصادية بشكل عام، كما تعاني أيضا من انخفاض معدلات إنتاجية العوامل بما فيها العمل ورأس المال والعوامل غير الاقتصادية. كما تعاني البنية الاقتصادية لهذه الدول من انخفاض مستوى الإندماج فيما بينها، ومن التباين الشديد في مسار خصائص ومتغيرات النمو. وتظهر الكثير من الدراسات الحديثة أهمية العوامل غير الاقتصادية مثل نوعية المؤسسات السياسية والإدارية والقانونية ودرجة الاستقرار السياسي والحروب والنزاعات المسلحة ومستويات التعليم والتدريب والتكنولوجيا في تقرير مصير إنتاجية العوامل أو الإنتاجية الكلية النهائية للفرد المشتغل. وطبقا لإحدى هذه الدراسات[٧] فإن الباحثين في البنك الفيدرالي لولاية أطلانطا الأمريكية وجدوا أن هناك اختلافات كبيرة بين أقاليم العالم من حيث مساهمة إنتاجية العوامل غير الإقتصادية أو إنتاجية العوامل الكلية (Total Factor Productivity) في الناتج المحلي الإجمالي للفرد [٨] ووجدت الدراسة أن معدل إنتاجية العوامل الكلية يساهم بنسب متفاوتة في الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة بلغت النسبة ٢٥% من إنتاجية الفرد، بينما بلغت في جنوب أوروبا ٢٠% وفي الدول الصناعية الصاعدة ١٨%.

وعلى العكس من ذلك فإن الدراسة بينت أن مساهمة إنتاجية العوامل الكلية في الناتج الكلي للفرد المشتغل تحقق معدلات سالبة أو ضعيفة جدا في وسط وجنوب أفريقيا ووسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط. واستنتجت الدراسة من ذلك أن هناك عوامل أخرى غير النمو في إنتاجية رأس المال وإنتاجية العمل من الضروري إنها أيضا تلعب دورا مهما في تفسير النمو (إيجابا أو سلبا) إلى جانب متغير التكنولوجيا الذي كان روبرت سولو قد ركز عليه تركيزا كبيرا وأعاد إليه الفضل في تفاوت معدلات الإنتاجية للفرد المشتغل .

وطبقا لدراسة بنك أطلانطا فإن إنتاجية الفرد المشتغل في منطقة الشرق الأوسط (بدون دول الشمال الأفريقي) إنخفضت بسبب الحروب والنزاعات خصوصا الحرب

العراقية- الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٩، وكان هذا الإنخفاض يعكس بصورة أساسية إنخفاض إنتاجية المشتغل في إيران (٤٢% من قوة العمل في المنطقة) وفي العراق (١٣% من قوة العمل في المنطقة)[٩]. وكانت السعودية واليمن هما أكثر الدول تحقيقا لمعدل نمو سلبي لإنتاجية العوامل الكلية (- ٦,٣٣% و٢,٩٩% سنويا على التوالي بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٩[١٠] وذلك على الرغم من زيادة المدخلات الكلية التي تشمل رأس المال العيني ورأس المال البشري بنسبة ٥,٨٩% و٣,٦٩% على التوالي سنويا في كل منهما. أما في دول شمال أفريقيا فإن النمو في المدخلات يساهم بنسبة ٨٨% من معدل النمو في الإنتاج في حين تساهم إنتاجية العوامل الكلية (غير الاقتصادية) بنسبة ١٢%.[١١] ويعود هذا الإختلاف في مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل ليس إلى عوامل اقتصادية فقط وإنما إلى عوامل غير اقتصادية بالأساس، وهو ما يفسر اختلاف مستويات الإنتاجية بين دولة وأخرى أو بين إقليم وآخر. ويلعب هذا الإختلاف دوراً رئيسياً في تحقيق النمو وجذب الاستثمارات الإجنبية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وتقرر دراسة نشرها معهد دراسات الشرق الأوسط في هامبورج [١٢] أن السنوات العشرين الأخيرة لم تشهد أي تغيرات حقيقة في اقتصادات الدول العربية خصوصا دول البحر المتوسط. وعزت الدراسة ذلك إلى عاملين أساسيين هما محدودية القدرات التكنولوجية وجمود هيكل الاقتصاد السياسي. وطبقا للدراسة فإن معدل النمو الحقيقي الصافي (بعد طرح معدل نمو السكان من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١,٩% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما لم يسجل أي نمو حقيقي صافي في دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ معدل نمو الناتج ٢% في مقابل معدل نمو سكاني بلغ ٢% أيضا، وتظهر إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد عام ٢٠١٨ أن متوسط الناتج المحلي للفرد في العالم العربي (مع إهمال فروق التباين في توزيع الناتج) يبلغ حوالي ٦٦٠٠ دولار للفرد سنويا، وهو ما يعادل نصف متوسط الناتج المحلي للفرد في دولة نامية مثل موريشيوس! ويتباين الناتج المحلي للفرد بين الدول العربية إلى حد مثير للسخرية، حيث يبلغ أدناه في جهورية القمر

(وهي عضو في جامعة الدول العربية) حوالي ٧٤٠ دولار سنويا، في حين يبلغ أقصاه في قطر حيث يقرب من ٧٠ ألف دولار سنويا!

٥. القدرة على المنافسة والاندماج

يعود الفضل إلى أستاذ الإدارة الأمريكي مايكل بورتر في صياغة وتطوير مفهوم "التنافسية" (competitiveness) والمقومات التي يرتكز إليها[١٣] ومنذ قدم بورتر مفهوم التنافسية في كتاباته منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي وحتى تمكن من صياغة هذا المفهوم نظريا في عام ١٩٨٥ لم تنقطع الدراسات التي تتناول عملية بناء القدرات التنافسية في سوق عالمية كبيرة تسقط فيها الحدود التي كانت تقيد حركة انتقال السلع والأموال والتكنولوجيا والمهارات البشرية. وعندما قدم بورتر مفهومه عن "التنافسية" فإنه اهتم بشكل أساسي بتطوير هذا المفهوم فيما يتعلق بأداء الشركات وقدرتها على توسيع أسواق منتجاتها وكيفية المحافظة على هذه الأسواق لأطول فترة ممكنة. ومن ثم فإنه اهتم في هذا السياق بتطوير مفهوم الاستدامة (sustainability) فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للشركات. وقد ظلت دراسات بورتر محصورة في نطاق تقييم أداء الشركات، ولم ينتقل إلى مستوى دراسة مفهوم التنافسية على مستوى الدولة ككل إلا في العام ١٩٩٠ عندما نشر دراسته المهمة عن المزايا التنافسية للأمم [١٤] التي قرر فيها بمقولة قاطعة بشأن المزايا التنافسية للأمم مفادها أن "تنافسية الأمة تعتمد على قدرة صناعتها على تجديد نفسها"، كذلك قرر بورتر في الدراسة نفسها أن "رفاهية الأمة تصنع وليست موروثة ."

وسوف أشير هنا بإيجاز شديد إلى مفهوم المزايا التنافسية للأمم. يقرر مايكل بورتر أن مقومات الثقافة، والسلوك، والمعلومات، ونوعية السوق المحلي، وشدة المنافسة بين المنتجين، وارتفاع مستوى ونوعية متطلبات المستهلكين، تمثل بشكل عام أهم مقومات القدرات التنافسية للأمم. وعلى الرغم من أن بورتر اهتم بالتركيز على العوامل الاقتصادية والإدارية، إلا أننا نعتقد أن نوعية النظام السياسي وكفاءة الديبلوماسية والقدرات القيادية تلعب دوراً أساسياً في تقرير القدرة التنافسية للأمة.

وقد حذر بورتر من الاعتقاد بأن دولة ما تستطيع أن تكسب معركة التنافسية في جميع الصناعات وقطاعات السوق. واستخلص النتائج التي توصل إليها في دراسته عن المزايا التنافسية للأمم، بعد دراسات استغرقت أربع سنوات، حاول فيها مع فريق كبير من الباحثين، التعرف على أنماط القدرات التنافسية الناجحة في عشرة بلدان متقدمة قائدة متنوعة في قدراتها ومزاياها التنافسية [١٥]. وتجاوزت نتائج دراسة بورتر إلى حد كبير ما كان مستقراً من قبل بالنسبة لمقومات التنافسية. وكان الاعتقاد السائد هو أن القدرة التنافسية تعتمد على عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها تكلفة العمل، وتكلفة رأس المال، وأسعار الصرف، ووفورات النطاق (الإنتاج على نطاق واسع)، والبيئة التنافسية المحلية .

كذلك استبعد مايكل بورتر في دراسته عن المزايا التنافسية للأمم، الصناعات التي تعتمد بالأساس على الموارد الطبيعية، على اعتبار أن هذه الصناعات لا تمثل جزءاً من العمود الفقري للاقتصاد المتقدم، وأن القدرة التنافسية فيها تعتمد إلى حد كبير على نظرية المزايا النسبية في التحليل الكلاسيكي، وليس على المزايا التنافسية. ولكنه مع ذلك أشار إلى صناعات متقدمة كثيفة التكنولوجيا تعتمد إلى حد كبير على إمدادات الموارد الطبيعية مثل صناعات ورق الطباعة والصحف والكيماويات الزراعية. وعاد بورتر ليؤكد من جديد أن القدرة التنافسية للشر كات تعتمد على "التجديد التكنولوجي" وليس على وفرة الموارد الطبيعية. ويشمل التجديد التكنولوجي إستخدام تكنولوجيات جديدة وأساليب جديدة للإنتاج والإدارة والتسويق وغيرها .

وقرر بورتر أن التنافسية هي "عملية دائمة لا تتوقف"، لأن المنافسين سيلجأون هم أيضا إلى تقليد الأنماط التنافسية الناجحة، وربما يتمكن هؤلاء بعد التقليد أن يتفوقوا على منافسيهم وإبعادهم. وقد ثارت مناقشات كثيرة في السنوات الأخيرة بين أساتذة الإدارة وبين المديرين بشأن "التنافسية المستدامة" ويرجح تيار قوي في الوقت الحاضر وجهة النظرالتي تقول بأن القدرة على تحقيق "التنافسية المستدامة" هي فرضية نظرية بعيدة عن الواقع، وأن تبادل المواقع في سباق التنافسية أو حتى خروج

قوى أو شركات من السباق تماما هي الفرضية الأرجح. (١٦)

ومع ذلك فقد اعترف بورتر بأن مصطلح "الدولة التنافسية" ما يزال غامضا مقارنة بمفهوم "الصناعة التنافسية". وانتقد بورتر الاقتصاديين الذين يروجون لمفهوم أن تنافسية الدولة تعتمد على مدى استقرار أسواقها وتوازن متغيراتها الاقتصادية الكلية مثل توازن الميزانية والمعاملات التجارية واستقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وقال إن مثل هذا المفهوم للتنافسية لا يصمد في مواجهة الكثير من نماذج التنافسية التي تحققت بينما تعاني الدول محل الإشارة من العجز في الميزانية والعجز التجاري مثل الولايات المتحدة واليابان، أو تعاني من ارتفاع سعر صرف عملاتها مثل ألمانيا وسويسرا، أو تعاني من ارتفاع أسعار الفائدة مثل إيطاليا وكوريا، وكذلك تلك التي تعاني من ارتفاع تكلفة العمل مثل السويد وسويسرا وألمانيا. كذلك انتقد بورتر الإتجاه إلى ربط التنافسية بنمط معين من أنماط الإدارة موضحا أن أنماط الإدارة التنافسية ربما تختلف باختلاف حجم المشروع (صغير، متوسط أو كبير)، أو نظراً لاختلاف طبيعة الصناعة؛ فقد ينجح نمط الإدارة العائلي في صناعات مثل المجوهرات أو الأحذية، بينما نجد أن صناعات أخرى مثل الكيماويات والآلات تحتاج إلى نمط إداري أشد انضباطاً وصرامة (مثل النمط الألماني).

ومع أن مايكل بورتر إعترف بصعوبة قياس تنافسية الدول مقارنة بقياس تنافسية الصناعات، فإنه حاول أن يقدم تصميماً لنموذج تقوم على أساسه تنافسية الدول. ويضم هذه النموذج الذي قدمه بورتر في شكل يشبه "حجر الألماس" أربعة أضلاع رئيسية تقوم بينها علاقات متشابكة، وليس مجرد علاقات خطية في اتجاه واحد، وأنها في تشابكاتها وتفاعلاتها لا تقتصر على مكونات السوق المحلي، وإنما تحدث جميعاً في بيئة عالمية. وهذه الأضلاع الأربعة هي:

- الموارد وظروف الإنتاج
- ظروف الطلب وطبيعته
- مكونات بيئة العرض المكملة المساعدة أو المعوقة

- إستراتيجيات الصناعات المختلفة وهيكل المنافسة

وفي كل الأحوال فإن بورتر قلل من أهمية وفرة الموارد الطبيعية في تحقيق القدرة على المنافسة، بل إنه مضى إلى أبعد من ذلك قائلا إن نقص الموارد الطبيعية يمكن أن ينقلب إلى ميزة تنافسية في أحوال كثيرة سواء على مستوى الصناعات أو على مستوى الدول. وعرض بورتر تجربة كل من الشركات الأمريكية والشركات اليابانية، في مواجهة ارتفاع تكاليف العمل؛ فبينما لجأت الشركات الأمريكية إلى إعادة توطين عمليات الإنتاج كثيفة العمل في أماكن أخرى من العالم (تايوان مثلا في حالة شركات إنتاج الأجهزة الكهربائية) للتغلب على ارتفاع تكلفة العمل، فإن الشركات اليابانية المنافسة لجأت إلى تطوير أساليب إنتاج جديدة لمواجهة ارتفاع تكاليف العمل بالتوسع في معدلات استخدام الأتمتة وتطوير خطوط الإنتاج الآلية وتصميم أجهزة ذكاء اصطناعي (artificial intelligence) متطورة تستطيع القيام بمهام العمل البشري في وقت أقصر وبتكلفة أقل وبجودة أعلى، وهو ما ساعد تلك الشركات على زيادة انتاجيتها وكسب معركة المنافسة الشرسة ضد شركات إنتاج الأجهزة الكهربائية المنزلية في الولايات المتحدة. ثم زاد الموقف سوءاً بالنسبة للشركات الأمريكية عندما قامت الشركات اليابانية بنقل أجزاء من عملياتها الإنتاجية إلى الولايات المتحدة وليس إلى فيتنام أو تايلاند بالإعتماد على خطوط الإنتاج الحديثة المدارة بواسطة أجهزة الذكاء الإصطناعي .

وأشارت دراسة بورتر إلى خطورة تغير أذواق المستهلكين بسبب العولمة، ونجاح الدول ذات النفوذ المعنوي في تصدير أذواق مستهلكيها إلى بقية أنحاء العالم عن طريق السينما وبرامج التليفزيون والتعليم إضافة إلى برامج التدريب للعاملين الأجانب في الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات .

وناقش مايكل بورتر في دراسته عن "الدولة التنافسية" دور الدولة والسياسات الحكومية بدرجة كبيرة من التفصيل. وقد استغرقت هذه المناقشة مساحة مهمة من الدراسة. وفي تلك المناقشة انتقد بورتر كلا من الإتجاهين اللذين يحكمان إلى حد كبير

المناقشة التي ما تزال دائرة في العالم حتى الآن فيما يتعلق بحدود دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. ويرفض مقولة قدرة "اليد الخفية (invisible hand) "على تحقيق التوازن الإقتصادي، وهي تلك التي قال بها وروجها آدم سميث في القرن الثامن عشر. كما يرفض أيضا مفهوم "الاقتصاد الذي تديره الدولة (state-run economy)"، وقرر أن كلا من المفهومين خاطئ، وأن كلا منهما يؤدي إلى تشويه شروط المنافسة الكاملة. وقال إن الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة يتمثل في أن تكون العامل المساعد على تحقيق التفاعل (catalyst) ، ومواجهة الصناعات بالتحديات إلى الحد الذي يساعد الشركات على المضي قدما، إلى تحقيق مستويات أعلى من التجديد التكنولوجي والمنافسة. كما نبه بورتر إلى أهمية دور الدولة في توفير البيئة التنافسية الصحية ومواجهة الاحتكارات بقوة، والامتناع عن التدخل لحماية الصناعات المحلية بإجراءات تجارية حمائية، ووضع اللوائح والنظم التي من شأنها أن تحقق التنافسية في سوق العمل، وإنشاء نظم للإنذار المبكر من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات التنافسية من منافسيها في الخارج، وحث شركاتها على إقامة تحالفات عالمية الطابع على أساس انتقائي، ووضع الصناعة دائما تحت ضغط الحاجة إلى الإبتكار والتجديد التكنولوجي .

وقد تحول مفهوم "التنافسية" منذ طرحه وطوره مايكل بورتر في كتاباته منذ عام ١٩٧٩ من مجرد نظرية إلى مؤسسة كبرى على المستويات العالمية والمحلية. وقد أضاف كلاوس شواب المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) لحما ودما إلى الهيكل الرئيسي الذي قدمه بورتر. وكان شواب هو الذي حول مفهوم التنافسية من مجرد فكرة نظرية إلى مؤسسة عالمية راسخة، تطورت كثيراً على مدى ما يزيد عن أربعة عقود منذ إصدار التقرير الأول عن التنافسية في العالم. والآن توسعت كثيراً تلك المؤسسة التي أنشأها شواب وأصبح لها مجالس إقليمية ومحلية في كل أرجاء العالم تقريبا. وفي السياق نفسه فإن تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي تطور كثيرا هو الآخر وتم تحديث مؤشرات التنافسية لتعكس التطورات التي تجري في العالم للمرة

الأولى في عام ٢٠٠٧، ثم يتم حالياً تحديث هذه المؤشرات من جديد، وظهرت نتائج هذا التحديث في تقرير عام ٢٠١٥-٢٠١٦. وطبقا لذلك التقرير، فإن القدرة التنافسية للدولة تعتمد على ١٢ مؤشراً أساسياً هي: التنظيم المؤسسي، البنية والمرافق الأساسية، البيئة الاقتصادية الكلية من حيث الإستقرار والتوازن، الصحة والتعليم الأولي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق تداول السلع والخدمات، كفاءة سوق العمل، درجة تطور سوق المال، الإستعداد التكنولوجي، حجم السوق، درجة تقدم بيئة الأعمال، وأخيرا التجديد والإبتكار. ويندرج تحت هذه المؤشرات ١١٤ مؤشرا فرعيا. وقد تم تقسيم هذه المؤشرات جميعاً إلى ثلاث مجموعات رئيسية تضم الاحتياجات الأساسية للقدرات التنافسية، ثم محفزات الكفاءة في الأسواق، وأخيرا مقومات التجديد والإبتكار. (١٧)

ثانيا: الفكر التنموي العالمي ومرتكزات النهوض الإقتصادي

تناولنا في دراسة سابقة، في العدد الخامس من هذه الدورية، مفهوم "الدولة التنموية"، كما قدمه وطوره تشامرز جونسون، وأوضحنا كيف تطور هذا المفهوم من بعده. والحقيقة أن علماء التنمية وأساتذة الاقتصاد السياسي في العالم لم يكفوا حتى الآن عن تطوير هذا المفهوم خصوصا في ظل التحدي العالمي الراهن بين النموذج الصيني للتنمية وبين النموذج الرأسمالي التقليدي الذي تقوده الولايات المتحدة .

١. قضايا جدلية

لقد أصبح مفهوم "الدولة التنموية" بمثابة وعاء يصب فيه جانب كبير من الجدل بشأن التنمية في عصر الاضطراب العالمي الذي نعيشه. ويدور الجدل بشكل رئيسي حول ثلاث قضايا جوهرية:

- القضية الأولى، تتعلق بطبيعة السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق أهداف التنمية، كما يجري تطويرها في أدبيات النظرية الاقتصادية وأدبيات علوم التنمية بشكل عام، حيث لم تعد تلك الأهداف تنحصر في جانبها المادي فقط، أو تقتصر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وإنما اتسع نطاق أهداف التنمية إلى مجالات تحقق نوعية أفضل لحياة البشر

better quality of life، مثل تنمية رأس المال البشري والاجتماعي، وحماية البيئة من التلوث، ورعايتها من خلال أساليب النمو الصديق للبيئة green growth، والحد من ظاهرة التفاوتinequality في توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة في الثروة والرفاهية . shared prosperity

- القضية الثانية، تتعلق بطبيعة العلاقات البيروقراطية – المجتمعية، أو بمعنى آخر طبيعة العلاقة بين أجهزة الدولة وبين المجتمع state- society relationships، وضرورة تحقيق درجة عالية من التوازن السياسي political balance of power في هذه العلاقات بين الأطراف المختلفة، بما يجعل الناتج النهائي لطبيعة هذه العلاقات متوافقا مع الديموقراطية وليس في تضاد معها .
- أما القضية الثالثة، فإنها تتعلق بمستوى التوافق بين الدور الذي تلعبه الدولة وبين آليات السوق state- market relationship وقد عرضنا في المقال السابق، عن مفهوم الدولة التنموية، لأهمية وضرورة تحقيق التوافق بين دور الدولة وبين آليات السوق، وحذرنا، كما حذر كل الاقتصاديين الذين تصدوا لتطوير مفهوم الدولة التنموية، من خطورة الخلط بين دور الدولة في نظرية الدولة التنموية، وبين دور الدولة المتدخلة في الإقتصاد، حيث تلعب الدولة المتدخلة دور "المالك" و"المدير" و"المنظم" و"الرقيب" في آن واحد. وفي هذا أقول إن الدولة التي تلعب دورها الاقتصادي بوصفها بديلاً للسوق تكف تماماً عن أن تكون دولة تنموية، وإنما هي تتحول بمرور الوقت إلى دولة مستبدة تعيش حاضرها على استنزاف تراكم صنعته الأجيال السابقة، ثم تنتهي إلى أن تتحول إلى دولة فاشلة مشلولة الإرادة .

كذلك أوضحنا في دراستنا السابقة المشار إليها أن (فريدريش ليست) أعطى أهمية كبيرة لتأثير تغير الظروف الاقتصادية على السياسات التي تتبناها الدولة في إدارة الاقتصاد في مراحل التنمية المختلفة؛ وأكد أن التجارة الحرة وقوانين السوق، على سبيل المثال، قد تكون مفيدة لبعض الدول، أو في بعض الأوقات، وليس لكل الدول ولا

في كل الأوقات، وذلك نظراً لتغير الظروف والإمكانيات. وقال "ليست" إنه في مراحل النمو الأولى من المرجح أن تحتاج الدول إلى تبني سياسات الحرية الاقتصادية، بما يساعدها على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لبناء قدرات إنتاجية. أما في المرحلة الثانية فمن المرجح أن تحتاج إلى إدخال قيود حمائية عديدة لضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي الجديد، وتنميته. وبعد ذلك، أي في المرحلة الثالثة، فإنها ستصبح أشد حاجة إلى الإنفتاح على العالم وإلى حرية التجارة لتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، والحصول على المزيد من الموارد اللازمة للنمو.

٢. مجالات دور الدولة التنموية

بناء على ذلك، فإن الدولة التنموية تلعب دوراً مرناً في الاقتصاد ككل، من خلال سياسات مرنة غير خطية، تستجيب لاحتياجات التنمية كما تحددها السياسة الاقتصادية. وفي حقيقة الأمر فإن دور الدولة قد يتقلص فعلاً من حيث الحجم أو النطاق، ولكنه مع ذلك يظل حاسماً ومحورياً في مسائل رئيسية، ربما لم تكن لها أهمية كبيرة من قبل، مثل الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، وفي وضع معايير وترتيبات حماية البيئة التنموية (green growth) وفي تبني السياسات الضرورية لتوفير القدر الكافي من التوازن في توزيع الدخل والخدمات الأساسية والفرص، لتقليل معدل التفاوت وتحقيق التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي (egalitarian policy)

"الدولة التنموية" إذن هي دولة نشطة (active state)، تديرها مؤسسات (institutions)، وليس أفراد (authoritarians)، تتمتع بالمهارة (skillful) والكفاءة (efficiency) والشفافية(transparency) ، وهي دولة منفتحة على المجتمع بكل مكوناته ومتعاونة معه(open to societal cooperation) ، ومن ثم فهي دولة ديمقراطية (democratic)، ومنفتحة على العالم (outreaching to the world) سياسياً وتجارياً لا تمارس العزلة أو الحماية بشكل مطلق، وهي فوق كل شيئ دولة قادرة تمتلك الرؤية والمبادرة، لا تستأثر، ولا تحتكر، ولا تصادر دور قوى السوق، وإنما تشاركها في مراحل مختلفة لمواجهة التحديات المطلوبة، وتضع

الإطار التنظيمي الصحي والسليم لضمان تخصيص الموارد بأعلى كفاءة ممكنة، وتفتح مجالات جديدة للتنمية، لا تقدر قوى السوق وحدها على اقتحامها .

هذا باختصار المفهوم الجديد للدولة التنموية كما نراه حتى الآن. وربما يميل البعض إلى ترجيح طبيعة دور الدولة التنموية من حيث إعادة توزيع الدخل، لكن الحقيقة أن الدولة التنموية تكون معنية بإنتاج الثروة أكثر من مجرد توزيع الثروة. بمعني آخر هي دولة تمارس دورها في مجالات الإنتاج production of goods and infrastructure في غير مزاحمة للقطاع الخاص، وإنما باقتحام مجالات يكون رأس المال الخاص أضعف من اقتحامها، وتهتم بضمان استدامة العملية الإنتاجية بدون أضرار بيئية green growth، وفي تنظيم السوق وفقا لسياسات لا توقف أو تعطل سريان قوانينهاmarket friendly policy، باعتبار أن السوق هو مجال تبادل السلع والخدمات exchange of goods and services وفي ضمان عدالة توزيع الدخل equality من خلال وضع معايير لضمان التوزيع العادل لعائد الإنتاج، بما يضمن حياة كريمة لقوة العمل، وعائداً مشجعاً على الاستثمار لأصحاب رأس المال. وبذلك فإن دور الدولة التنموية يتسع ليشمل متغيرات دالتي العرض والطلب بمكوناتهما الحديثة.

المهم في كل الأحوال، وفي كل وقت، خلال مرحلة بناء "القدرة على التقدم" أن توازن الدولة التنموية، بصورة واعية ومن خلال آليات ديمقراطية مرنة، تنطلق من تفضيلات جماعيةcollective approach ، بين الحاجة إلى التدخل في عملية التنمية، وبين الحاجة إلى المحافظة على آليات السوق، بما لا يكبح القدرة على تحقيق نمو سريع، يلتزم بأربعة ضوابط أساسية هي، البعد التراكمي الرأسمالي، البعد الإنساني البشري، والبعد البيئي، والبعد الإجتماعي. ومن ثم فإن الدولة التنموية قد تكون دولة تتبع نظام السوق الإشتراكي مثل الصين وفيتنام market socialist economy، وقد تكون دولة تتبع نظام إقتصاد السوق الرأسمالي مثلما هو الحال في اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتشيلي .

٣. إعادة تعريف التنمية

من أجل تحديد دور الدولة التنموية بدقة، يتعين علينا أولاً وقبل كل شيء تحديد ما هو المقصود بالتنمية؛ فنحن إذا نجحنا في ذلك أمسكنا بأول الخيط فيما يتعلق بدور الدولة ودور قوانين السوق في تحقيق التنمية. وقد اهتم علماء الاقتصاد منذ نشأة هذا العلم بعملية زيادة الإنتاج كهدف لكل الفاعلين في المجتمع من الناحية الاقتصادية. ونظراً لأن حاجات الإنسان غير محدودة في حين أن الموارد المتاحة محدودة، فإن القوى الإقتصادية الفعالة economic actors تهتم على الدوام بزيادة الإنتاج، لمقابلة الزيادة غير المحدودة في الطلب في كل وقت. وقد ظل الفكر الاقتصادي العالمي الكلاسيكي يدور حول هذا المركز لطبيعة العملية الإقتصادية، ولم يبتعد عنه حتى عندما انقسمت المدرسة الكلاسيكية إلى جناحين، أحدهما يؤكد على أولوية الطلب كمحرك للنمو الإقتصادي، والثاني يؤكد على أولوية العرض في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو. وقد خطا علماء الاقتصاد السياسي خطوة كبيرة إلى الأمام بعد موجة استقلال المستعمرات عن الدول الاستعمارية القديمة بعد الحرب العالمية الثانية، وفرقوا ما بين مفهوم النمو growth ومفهوم التنمية development وربطوا بين المفهوم الأخير وبين ضرورة تدخل الدولة لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد، في حين تركوا للسوق تحقيق النمو بدون تدخل من الدولة .

وبدون الدخول في تفاصيل تطور الفكر الاقتصادي المعاصر، فإن مدارس التنمية الراهنة تنقسم فيما بينها إلى تيارين رئيسيين. التيار الأول يرى أن طبيعة العملية التنموية تتركز في تحقيق هدفين رئيسيين هما تخفيض الفقر و توفير فرص العمل للأفراد. وقد ظهر نفوذ هذا التيار واضحا في صياغة أهداف التنمية للألفية الجديدة حتى العام MDGS٢٠١٥، وهي الأهداف التي تركت للسوق على وجه العموم مسؤولية زيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع المستوى العام للتشغيل. أما التيار الثاني فإنه يرى أن طبيعة عملية التنمية تقوم علي تحقيق تغيير هيكلي في بنية الإنتاج production transformation، وتقليل معدل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

inequality وليس مجرد تخفيض الفقر، ورفع المستوى العام للتشغيل employment، وليس مجرد توفير فرص العمل للأفراد، إضافة إلى توفير أسس ضمان ديمومة النمو من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية .

ويقدم أندريوني وشانج (Antonio Andreioni and Ha-Joon Chang) تعريفا للتنمية على النحو التالي: "التنمية هي عملية تغيير هيكلي في الإنتاج، يقودها توسع القدرات الكلية، وتنتهي إلى خلق فرص عمل جيدة من حيث الكم والكيف، وتغييرات إنتاجية هيكلية مستدامة" (١٨)

العملية التنموية حسب هذا التعريف، تنطوي في جوهرها على "نقل الاقتصاد من مرحلة إلى مرحلة أعلى، تقودها قدرات جماعية وليس فردية (حسب تعريف أمارتيا سن)، وينتج عنها توفير فرص عمل جيدة وملائمة لمستوى مؤهلات ومهارات الأفراد عمليا وتكنولوجيا، وهي عملية تنطوي على آليات ومقومات ضمان استمرارها."

ويلتقي هذا التعريف إلى حد كبير مع المهام الوظيفية التي طرحها جيفري ساكس Jeffrey Sachs في استراتيجيته لتحقيق التنمية (١٩).

ويمكن القول بشكل عام أن التعريف الذي يقدمه (أندريوني) و(شانج) للتنمية يؤلف بين المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي كانت تضع كل مهام التنمية في تحقيق النمو سواء عن طريق الدولة أو عن طريق السوق مع إهمال الإنسان والعوامل الاجتماعية والثقافية، وبين المدرسة الإنسانية والاجتماعية الجديدة التي تضم عدداً كبيراً من المفكرين منهم من يركز على الجانب الإنساني (أمارتيا سين وأنجوس دايتون) ومنهم من يركز على الجانب الاجتماعي (ستيجليتز وبيكيتي) ومنهم من يربط التنمية كلها بمعايير بيئية (ساكس و نوردهاس) على سبيل المثال .

ثالثا: مبررات قيام الدولة التنموية في العالم العربي

هل تحتاج الدول العربية إلى اتباع نموذج تنموي تقوده "الدولة التنموية" ؟

إن فشل تجارب التنمية في الدول العربية في العصر الحديث بقيادة الدولة يستبعد من الأصل فكرة جدوى وفاعلية "الدولة التنموية" وذلك تأسيسا على خيبات الأمل

المتصلة على نطاق العالم العربي إجمالا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل حتى الآن، باستثناء فترات محدودة جداً غير مستدامة (فترة الستينات في مصر) أو تجارب قليلة أثبتت نجاحاً على غير المعتاد باستخدام الثروة لتحقيق طفرات منفصلة لكنها مع ذلك تفتقر إلى مقومات التشابك القطاعي والقدرات المستدامة (دولة الإمارات).

بعد أن قدمنا استعراضاً لمفهوم الدولة التنموية، والتطورات التي لحقت به، نرى أن مبررات إقامة "الدولة التنموية" في البلدان العربية، هي مبررات قوية جداً، نظرا للظروف التاريخية السياسية والاقتصادية للبلدان العربية، ونظراً لطبيعة التطورات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ونظرا لطبيعة محركات المنافسة والقوة الاقتصادية التي تغذي ظاهرة العولمة كل يوم بالمزيد من عناصر القوة .

ونستطيع فيما يلي الإشارة إلى أربعة مبررات رئيسية لقيام الدولة التنموية في البلدان العربية .

١. كسر قيود التخلف

إن كسر قيود التخلف الممسكة باقتصادات البلدان العربية، لا يتحقق بقرار أو برفع شعار، وإنما هو عملية تحتاج إلى قوة هائلة، تجتمع فيها قدرات الدولة والمجتمع، وهذا لن يتم بدون دولة تنموية فعالة، وإلا ستخضع البلدان العربية للقيود الزمنية التنموية إذا أرادت اللحاق باقتصاد الدول النامية Emerging Economies ، بالطريق التقليدي catch-up approach، حيث أن تخلف وجمود قوي السوق المحلية في البلدان العربية، قد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك، إنه يتسبب في ضياع الفرصة بعد الفرصة لتحقيق هدف اللحاق بركب الدول الأخرى الناهضة، بل إن تلك الدول الناهضة emerging economies، حتى وإن كانت قد بدأت متأخرة عن مثيلاتها العربيات (كوريا وسنغافورة وتايلاند وتشيلي وفيتنام على سبيل المثال) إلا أنها تجاوزت الدول العربية بسرعة من حيث القدرات التنافسية، ومن حيث موقعها داخل سلاسل صنع القيمة، ومن حيث مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمي. ومع أن البعض قد يدفع هنا بأن طبيعة مؤسسات الدولة في العالم العربي تمثل كل أو أحد

أهم أسباب الإحباطات الاقتصادية، فإنه لن يمكن تحقيق الانتقال المنشود بدون مرحلة تتصدر فيها "الدولة التنموية" قيادة عملية التنمية؛ فالدولة حتى إذا اعتقدنا أنها المشكلة، فإنها الحل في آن واحد، بشرط تغيير ثقافتها وتكوينها ودورها. الدولة التنموية في العالم العربي إذن هي ضرورة لتحرير قوى الإنتاج وإطلاقها من قيود التخلف.

٢. **تصحيح اختلالات العلاقة بين الدولة وبين المجتمع**

الدولة التنموية، من خلال تفاعلها مع المجتمع، تستطيع أن تلعب دوراً محورياً في تصحيح اختلالات بنية وعلاقات الأجهزة الإدارية، والمؤسسات التابعة لها، سواء الإختلالات الداخلية في كل جهاز أو مؤسسة أو الاختلالات في العلاقات البينية بينهما ككل، أو في العلاقات بينها جميعا وبين المجتمع. إن مبرر وجود الدولة التنموية في العالم العربي ينبع من حقيقة أن تطوير الهيكل المؤسسي للدولة، والبيئة القانونية التي تعمل فيها، هو الذي سيخلق قدرتها على لعب دور محفز في إطلاق طاقات الإقتصاد، ووضع عملية تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية على قدمين سليمتين، وعلى أسس تنافسية، ليس من منظورها المحلي أو الإقليمي فقط، ولكن من منظور عالمي شامل يأخذ في اعتباره كافة المتغيرات المؤثرة في العملية التنموية. الدولة التنموية في هذا السياق هي ضرورة من ضرورات إعادة صياغة العلاقات بين الدولة والمجتمع state-society relationship بما يمنح المجتمع طاقات وروحا جديدة تساعده على تجاوز ضعفه.

٣. **تصحيح التشوهات الاقتصادية الهيكلية الموروثة والحديثة**

يعتبر دور الدولة جوهريا في تصحيح تشوهات الهياكل الاقتصادية في الدول العربية، وهي تشوهات ناتجة عن عقود طويلة من الخضوع السيطرة الأجنبية، ولسيادة نمط من النمو الريعي يعتمد على هبات الطبيعة المختلفة خصوصا الموقع والثروات الطبيعية. إن تصحيح هذه التشوهات، لن يتم فقط بإطلاق آليات السوق للعمل في الاقتصاد، لأن وجودها في حد ذاته يعطل عمل هذه الآليات ويشوهها. وتشير تجربة الانفتاح الاقتصادي في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، إلى أن

إطلاق آليات السوق في بيئة اقتصادية مشوهة يتسبب في تكريس التشوهات السابقة، بل وخلق تشوهات جديدة، تأتى في الغالب على حساب قوى الاقتصاد العيني الانتاجي، ولصالح القوى الطفيلية والتجارية، التي تصبح في نهاية الأمر مجرد قنوات لـــنـــزح الثروات الوطنية إلى الخارج، وتركيز الثروة، وتعميق حدة التفـــاوت الاقـــتـــصـــادي والاجتماعي. في هذا السياق فإن الدور التنموي للدولة هو ضرورة مـــن ضـــرورات تصحيح ميراث تاريخي إمتد طويلا في البلدان العربية، خلال مراحل الحكم والسيطـــرة المختلفة على مر عصور طويلة، وذلك لتحقيق الانتقال من المجتمع الريعي إلى مجتمع الإنتاج العيني المتطور (الصناعي) من خلال سياسات وآليات متعمدة .

٤. قيادة عملية تغيير موقع الاقتصاد في تقسيم العمل الدولي

فوق كل ما تقدم وأهم، إن الدولة التنموية تمثل، طبقاً لتجارب دول مثـــل كـــوريـــا الجنوبية والصين وفيتنام وتايلاند وتشيلي وموريشوس، هي الأداة الفعالة لتحقـــيـــق الانتقال من التقسيم الدولي القديم للعمل الذي كان يقوم على أساس نظرية الـــمـــزايـــا النسبية Comparative Advantage التي وضعها ديفيد ريكاردو وطورها ألفريـــد مارشال وآخرون، إلى التقسيم الدولي الجديد للعمل على أساس نظريـــة الـــمـــزايـــا التنافسية Competitive Adavantag التي طورها مايكل بورتر، والتي تجـــاوزت قيود التقسيم التقليدي للعمل، وأتاحت للدول الناهضة أن تندمج بسرعة مـــع أســـواق الدول المتقدمة، من خلال الإندماج في سلاسل صنع القيمة العالمية. إن البقاء في أسر التقسيم التقليدي للعمل من شأنه أن يحكم على الدول العربية بأن تبقى للأبد مـــجـــرد منتج ومصدر للمواد الأولية، ذات اقتصاد ريعي متخلف يعتمد أساسا علـــى هـــبـــات الطبيعة، وليس على المعرفة والعمل الماهر والتكنولوجيا المتقدمة. وما تـــزال الـــدول العربية في مجموعها بشكل عام تعتمد في بناء اقتصاداتها على وفرة المزايا الطبيعية، سواء مزايا الثروة أو الموقع أو المناخ وغيرها. ولذلك فإن الدول العربية تقـــع فـــي مكانة متدنية على سلم التنمية وخريطة التقسيم الدولي للعمل، من حيث مدى اندماجها في سلاسل صنع القيمة والتجارة على المستوى الدولي، ومـــن حـــيـــث الـــمـــكـــون

التكنولوجي في الجهاز الإنتاجي ككل.

هذه من وجهة نظري هي المبررات الجوهرية الأربعة لقيام الدولة التنموية في البلدان العربية، وهي في الوقت نفسه الضرورات التي تجعل من إقامة الدولة التنموية وسيلة لكسر حلقة التخلف والخروج منها إلى فضاء النهوض والتقدم، وهي التي يمكن أن تساعد على إقامة علاقات بينية صحية بين الدول العربية وبعضها، بعيداً عن صفقات الغرف المغلقة، ومساومات الحكام فيما بينهم. وهي أيضا الطريق إلى إقامة علاقات صحية سليمة بين الدول العربية وبين العالم الخارجي .

غير أن السؤال البسيط الذي يطل برأسه هنا مفاده: إذا كانت تلك هي مبررات قيام الدولة التنموية وفوائدها، فلماذا أخفقت إذن تجارب التنمية في العالم العربي بشكل عام، خصوصا تلك التي كانت بقيادة الدولة؟ أليس في نتائج التجارب التنموية العربية بشكل عام، ما ينفي دور ما يسمى ب "الدولة التنموية" ؟

ومثلما يطل السؤال ببساطة، من ثنايا التحليل، فإن الجواب هو الآخر يطل ببساطة من ثنايا التحليل أيضا: الحقيقة أن نماذج التنمية التي تم اتباعها في العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين كانت بعيدة أشد البعد عن مفهوم "الدولة التنموية" ، وخضعت لاعتبارات سياسية فوقية (فردية سلطوية غالباً) قادت جميعها إلى خيارات خاطئة في السياسة الاقتصادية. ما شهدناه من نماذج، وما رأيناه من نتائجها كان في حقيقة الأمر تطبيقات مشوهة لمفهوم "الدولة المتدخلة" وليس "الدولة التنموية"، كذلك فإن هذه التطبيقات خضعت في كل الأحوال لمنطق التجربة والخطأ من جانب قيادات شكلت فيما بينها في كل بلد على حده أوليجاركية سياسية/ إقتصادية جديدة، إستأثرت بالسلطة والإدارة وبجزء ضخم من ثروة المجتمع، لكنها أيضا برعت في تبديد الجزء الأضخم من ثروة مجتمعاتها خلال عقود قليلة.

خاتمة

تزداد في الوقت الحاضر خطورة اتساع نطاق تهميش الدول العربية في النظام العالمي، خصوصاً في ظل استقطاب جديد بين نموذجين هما النموذج الصيني بقيادة

الدولة، والنموذج الديمقراطي الليبرالي بقيادة السوق. وعلى الرغم من نجاح النموذج الصيني على الصعيد الاقتصادي، فإنه ما يزال يحمل في طياته مخاطر الإخفاق، بسبب القيود السياسية التي تفرضها سياسات الحزب الواحد، وبسبب التفاوت الشديد في مستويات النمو بين الساحل ،المتقدم والمندمج في النظام الاقتصادي العالمي، وبين الداخل الذي ما يزال يعاني من درجات مختلفة من التفاوت والحرمان. أيضا فإن وجود نظامين مختلفين في الإدارة واحد في هونج كونج والآخر في داخل الأراضي الصينية، سوف يمثل قناة تتدفق منها لفترة طويلة احتكاكات قد تصل إلى حد الصراع داخل النظام السياسي والإداري في الصين. وبسبب الفوائض المالية الكبيرة لدى الصين حاليا، فإنها تمثل وجهة جذابة لكثير من الدول النامية، للحصول على تمويل سهل للمشروعات الكبرى، خصوصا مشروعات البنية الأساسية التي يمكن دمجها في مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين عالميا. مثل هذه الجاذبية قد تؤدي عملياً إلى تغليب ميول الحكم الفردي التسلطي في الدول النامية التي تقترب من الصين.

أما النموذج الديمقراطي الليبرالي بقيادة السوق، الذي تقف على رأسه الولايات المتحدة، فإنه رغم مقومات القوة السياسية والتكنولوجية والعسكرية ومصادر القوة الناعمة التي يتمتع بها، فإنه يعاني في الوقت نفسه من تناقضات كثيرة وأوجه ضعف متعددة، خصوصا فيما يتعلق بتركز الثروة والتفاوت وانعدام العدالة وضعف معدلات النمو الإقتصادي، وانتشار النزعات القومية الحمائية والسياسات الشعبوية في السنوات الأخيرة، خصوصا منذ انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة. وتميل السياسات الخارجية للدول ذات النظام الديمقراطي الليبرالي في الوقت الحاضر إلى الإبحار بعيداً عن منظومة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والمسؤولية، إلى سياسات يغلب عليها طابع المصالح القومية. وهذا يعني التضحية بالمبادئ والقيم من أجل المصالح، وهو ما قد يغري بعض الحكام في الدول النامية الموالين للولايات المتحدة بالتمادي في عدم احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأخير احتمالات التغيير.

في ظل هذا الإستقطاب الحاد بين نظامين عالميين، تنتشر الآن مظاهر حرب بـــاردة جديدة على المستوى العالمي، تظهر جليا في الحروب التجارية والتكـــنـــولـــوجـــيـــة والمعلوماتية وسباق التسلح الجديد على مستوى العالم. مثل هذه الحرب البـــاردة قـــد تتسبب فعلياً في وأد احتمالات التغيير في العالم العربي، وتأجيل الكثير من الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي من شأنها أن تساعد الدول العربية على بـــنـــاء قوتها الذاتية، وزيادة قدراتها التنافسية، وتطوير عملية التجديد السياسي إلى حد توفير شروط الاستدامة وتحقيق الاستقرار الفعال، وليس الركود.

هوامش

١. شرح السير هالفورد ماكيندر نظريته عن المحور الجيوستراتيجي للعالم (قلب العالم بتعبير جمال حمدان)، في كتاباته التي صاحبت توسع الإمبراطورية البريطانية في الشرق والغرب. وقد عرض جمال حمدان لنظرية ماكيندر في كتابه "إستراتيجية الإستعمار والتحرير". ويمكن التعرف على نظرية ماكيندر في الدراسات الثلاث التالية:

- Halford Mackinder: “The Geographical Pivot of History,” The Geographical Journal, Vol. XXIII, No. 4, April 1904
- H. Mackinder, (1919): "Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction", Constable and Company, London,
- H. Mackinder, “The Round World and the Winning of the Peace,” Foreign Affairs, Vol. 21, No. 4, 1943.

2. World Bank, (2012): Natural Resource Abundance, Growth, and Diversification in the Middle East and North Africa: The Effects of Natural Resources and the Role of Policies. Washington D.C.
3. Ibid, p.3
4. Ibid, p.5
5. www.imf.org/external/pubs/mena وأيضا، تقرير بنك التنمية الأفريقي ٢٠٠٧. صفحة ٥٥
6. (http://worlpopulationreview.com) , (www.undp.org)

٧. الدراسة التي نشير إليها هنا هي واحدة من دراسات عديدة أجريت باستخدام جداول ومؤشرات الإنتاج في دول العالم تغطي فترة طويلة من الوقت تزيد عن ١٠٠ سنة بالنسبة لبعض البلدان مثل الولايات المتحدة. وتشمل الدراسة ١٤٥ دولة تمثل أقاليم العالم المختلفة من حيث درجات النمو وحجم وطبيعة المزايا التي تتمتع بها، وتمثل ما يقرب من ٩٨% من سكان العالم في العام ١٩٩٩. وتغطي الجداول التي اعتمدت عليها الدراسة فترة تمتد منذ ما قبل ١٩٠٠ إلى عام ١٩٩٩. وقد انقسمت الدول العربية وغير العربية التي نحن بصدد دراستها هنا بين إقليمين جاءات إحصاءات كل منهما منفصلة عن الآخرهما الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. إنظر:

- Scott L. Baier, Gerald P. Dwyer Jr., and Robert Tamura: How Important Are Capital and Total Factor Productivity for Economic Growth? The Federal Reserve Bank of Atlanta, Working Paper 2002-2a, April 2002.

٨. يرجع الفضل في صياغة نظرية لتحديد وقياس نسبة مساهمة إنتاجية العوامل الكلية (Total Factor Productivity) إلى روبرت سولو (١٩٥٦) ثم بعد ذلك تريفور سوان وأبراموفيتز. وقد استطاع سولو وسوان تطوير نموذج للنمو يعتمد على الإضافات التي قدمها كل منهما إلى نظرية النمو الإقتصادي. وخلال الفترة من الستينات إلى تسعينات القرن الماضي تطورت النظرية بفضل مساهمات لعلماء آخرين مثل كيندريك ودينيسون وكلينو. وتستخدم نظرية إنتاجية العوامل الكلية في تفسير نمو المخرجات بنسبة أكبر من النمو في المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية. ويعتبر سولو أن إنتاجية العوامل الكلية هي النسبة المتبقية من

النمو التي لاتفسرها الزيادة في عوامل الإنتاج المادية ورأس المال البشري. وتعرف هذه النسبة حاليا في علم الإقتصاد بمصطلح .(Solow residual) وكان سولو قد أرجع النمو في المخرجات بمعدل أكبر من النمو في المدخلات إلى عامل أساسي هو التكنولوجيا، لكن العلماء الذين جاءوا بعد ذلك أضافوا إلى التكنولوجيا والتجديد والإبتكار حزمة كبيرة من المتغيرات غير الإقتصادية التي تؤثر في معدل نمو الناتج الإجمالي للفرد (إيجابا أو سلبا) مثل البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية ودرجة الإستقرار والنزاعات والحروب وكفاءة الإدارة إضافة إلى البيئة الطبيعية والمحافظة عليها من التدهور، وهو ما يعرف حاليا بمصطلح .green growth

ويمكن التعرف على أسس وتطور وبعض تطبيقات نظرية "إنتاجية العوامل الكلية" أو (Total Factor Productivity) في المراجع التالية :

- Solow, Robert M. (1956) :"A Contribution to the Theory of Economic Growth." Quarterly Journal of Economics 70. (February).
- Solow, Robert M. 1957. "Technical Change and the Average Production Function." Review of Economics and Statistics 39. (August).
- Abramowitz, Moses, 1956. "Resource and Output Trends in the United States since 1870." American Economic Review and Proceedings. No. 46, May.
- Swan, T.W 1956. "Economic Growth and Capital Accumulation." Economic Record, No. 32, November.
- Kendrick, John W. 1961: Productivity Trends in the United States, National Bureau of Economic Research, Princeton University Press, New York.
- Denison Edward F. 1985: Trends in American Economic Growth 1929-1982. Brookings Institution, Washington.
- Klenow, Peter J. 1998. "Ideas versus Rival Human Capital: Industry Evidence on Growth Models." Journal of Monetary Economics, No. 42, August.
- Barrow, Robert J. 1999. "Notes on Growth Accounting.", Journal of Economic Growth No. 4, June.
- Rodrick, Dani. 1999: "Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses." Journal of Economic Growth, No.4, December

9. How Important Are Capital and Total Factor Productivity for Economic Growth? op.cit. p.10
10. Ibid, p.25
11. Ibid, p.26
12. Juliane Brach, 2008. "Constraints to Economic Development and Growth in the Middle East and North Africa", GIGA Research Program: Institute of Middle East Studies, Paper No. 85. P.14
13. Porter, Michael E, (1985): Competitive Advantage, New York, Free Press.
14. 1990(- -) "The Competitive Advantage of Nations", Harvard Business Review 90211 (March- April 1990), p. 73

١٥.الدول العشر التي درسها بورتر في "تنافسية الأمم" تشمل: الدنمارك، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد استحوذت

الدول العشر فيما بينها على نحو ٥٠% من قيمة الإنتاج العالمي في العام ١٩٨٥.
16. Rita Gunther McGrath, “The End of Competitive Advantage: How to Keep Your Strategy Moving as Fast as Your Business”, Harvard Business Review Press. June 2013
17. Global Competitiveness Report, 2015-2016, World Economic Forum. pp. 3-5
18. Antonio Andreioni and Ha-Joon Chang (2016), :”Bringing production and employment back into development: Alice Amsden’s legacy for a new developmentalist agenda”. Cambridge Journal of Regions, Economy and Society. Cambridge University, Dec.11, 2016. p.1
19. Sachs, Jeffrey (2009): Common Wealth, Economics for a Crowded Planet. Penguin Books, 2009 pp. 205-226